

أصحاب المولدات الكهربائية في زحلة يعترضون على تسعيرة وزير الطاقة

زحلة - «الشرق» :

بحال التضخم السائدة في لبنان عموماً، وانعكاسه على كلفة تشغيل وصيانة المولدات. علماً ان ارتفاع ساعات التقنين، يعني زيادة الحاجة الى صيانتها واستهلاك المولد بشكل اكبر، وبالتالي زيادة الطلب على مادة المازوت، التي على رغم دعمها لا تتوفر كمياتها المطلوبة بالشكل اللازم في السوق البقاعية، ما يطرح المادة في السوق السوداء. ومن هنا لا يرى اصحاب المولدات في السعر الاخير الذي اعلنه الوزير جبران باسيل سوى محاولة لـ «كسب تأييد 4 ملايين لبناني» على حساب اصحاب المولدات الخاصة. وهو لن يؤدي سوى لزيادة النقمة على اصحاب المولدات الذين يجابهون يومياً كما يقول ميخائيل انتقادات الناس واتهاماتهم لهم بأنهم «مافيات» فيما «القلة هي التي تولد النكار». ولو كانت الكهرباء تتوفر عبر مؤسس كهرباء لبنان لانفتحت الحاجة الى وجودها»
ونصح اصحاب المولدات وزير الطاقة بالانشغال عنهم في البحث بسبل توفير الكهرباء، والا فلتتسلم البلديات ادارة المولدات كما قالوا وتؤمن لها المازوت وهم مستعدون لتسليمها المولدات مقابل اجر يتفاوضونه كاستثمار لهذه المولدات.

اثار اعلان وزير الطاقة والمياه جبران باسيل تخفيض التسعيرة التوجيهية للاشتراك بشراء 5 امبير كهرباء من المولدات الخاصة الى 400 ليرة عن كل ساعة تقنين، اعتراضات اصحابها في زحلة الذين ندعوا الى مؤتمر صحافي عشية عيد رأس السنة اعتبروا فيه ان هذه التسعيرة مجحفة، وتخالف الاقتراح المعمول به منذ العام 2010 حين كان قد حدد السعر التوجيهي «الاکثر واقعية» بـ 340 ليرة لساعة القطع عند المشتركين بـ 5 امبير في حال كان سعر ليتر المازوت 1075 ليرة، فيما بلغ متوسط سعر الليتر خلال شهر كانون الاول 1425 ليرة ما يرفع سعر ساعة القطع الى 510 ليرات. علماً ان عدد ساعات التقنين في زحلة بلغت خلال شهر كانون الاول بحسب اصحاب المولدات ايضاً 400 ساعة.

ويحسب طوني ميخائيل الذي شارك في اجتماعات اصحاب المولدات مع وزير الطاقة، فانها لم تنوجد في المدينة الا نتيجة حاجة المواطنين، كاستثمارات، سد جزءاً من عجز الدولة وعدم قدرتها على تأمين الطاقة، وهي بالتالي تتأثر